

## آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2007

### أضواء على أهم الأحداث

تبدو المنطقة التي تختص بشؤونها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) مهياةً لبدء عام آخر من النمو القوي. فمن المنتظر أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة 6% في عام 2007 للعام الخامس على التوالي. وقد كان الأداء إيجابياً في كل مجموعات البلدان داخل المنطقة - سواء المصدرة للنفط أو الاقتصادات الصاعدة أو البلدان منخفضة الدخل - مع إحراز نمو بالغ القوة في القوقاز وآسيا الوسطى<sup>1</sup> (CCA). ويرتكز هذا الأداء الإيجابي على استمرار المستوى المرتفع لأسعار النفط والسلع الأساسية غير النفطية، وقوة النمو العالمي، والبيئة المالية الدولية المواتية، والسياسات الرشيدة في كثير من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

غير أن التضخم في ازدياد، تدفعه سرعة نمو الطلب وقوة التدفقات الأجنبية الداخلة. ونظراً للسياسة النقدية التي يغلب عليها الطابع التوسعي في كثير من البلدان، يُتوقع أن يصل معدل التضخم المتوسط إلى 9% في عام 2007 مقارنة بمعدل 7.5% في العام الماضي. وتُلاحظ هذه الزيادة في بعض البلدان المصدرة للنفط على وجه الخصوص، حيث بدأ ارتفاع معدلات التضخم يُحدث مزيداً من الارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية، وهي الاستجابة المتوقعة لزيادة أسعار النفط.

ولا تزال فوائض الموازين الخارجية والمالية العامة بالغة الارتفاع في المنطقة، ولكن المتوقع أن تتحول إلى الانخفاض في عام 2007. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، يعتبر انخفاض أسعار النفط مسؤولاً عن نسبة لا تتجاوز رُبُع الهبوط الإجمالي المتوقع في فائض الحساب الجاري الخارجي خلال عام 2007. أما النسبة الباقية فترجع إلى تأثير زيادة الإنفاق المصاحبة لتزايد الواردات مع مواصلة التقدم في تنفيذ المشاريع العامة والخاصة الكبرى في مجال البنية التحتية ومع زيادة حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية. ومن المتوقع أن تشهد إيرادات تصدير النفط انخفاضاً طفيفاً يصل بها إلى 570 مليار دولار أمريكي في عام 2007، على أساس انخفاض سعر النفط إلى 61 دولاراً للبرميل في المتوسط مقارنة بسعر 64 دولاراً للبرميل في العام الماضي. وبطبيعة الحال، تتسم الإيرادات المتوقعة بالحساسية الشديدة لتقلبات أسعار النفط، حيث يُقدَّر أن يؤدي انخفاض هذه الأسعار بمقدار 5 دولارات للبرميل إلى تراجع الصادرات السنوية في المنطقة بمقدار 45 مليار دولار أمريكي وانخفاض إيرادات المالية العامة بواقع 35 مليار دولار أمريكي.

وقد تباين أداء أسواق رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ففي دول مجلس التعاون الخليجي<sup>2</sup> استمرت تصحيحات أسواق الأسهم التي بدأت مع مطلع عام 2006، ولكن التدفقات الخارجة من هذه الأسواق أفادت بعض الأسواق الإقليمية الأخرى، لا سيما أسواق المغرب العربي<sup>3</sup> ومع وفرة السيولة وتزايد الطلب على تمويل المشاريع الاستثمارية، حدثت طفرة في إصدار الصكوك الإسلامية، وخصوصاً في مجلس التعاون الخليجي.

ويُلاحظ أن هذه الآفاق البالغة الإيجابية بوجه عام ليست بمنأى عن بعض المخاطر المحيطة، وإن كانت المنطقة تكتسب قدرة متزايدة على امتصاص الصدمات المحتملة. ومن التطورات العالمية ذات التأثير السلبي المحتمل إمكانية تباطؤ النمو العالمي، ربما إذا تباطأ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بدرجة أكثر حدة من المتوقع أو استمر ارتفاع درجة التقلب في الأسواق المالية. أما الصراعات الإقليمية المتصاعدة فهي بمثابة تهديد دائم. ويعمل صندوق النقد الدولي بنشاط في العديد من بلدان المنطقة الخارجة من دائرة الصراعات والتي يتيح لها التمويل من موارد "المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات"، وهي الآلية التي تمت الموافقة عليها مؤخراً. ويمكن أن يُلحق الضرر ببلدان المنطقة أيضاً إذا ما حدث انخفاض حاد في أسعار النفط، وإن كان ارتفاع الأسعار هو الكفة الأرجح في ميزان مخاطر سوق النفط. وبدعم من

<sup>1</sup> بلدان القوقاز وآسيا الوسطى هي أذربيجان أرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان.

<sup>2</sup> يضم مجلس التعاون الخليجي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

<sup>3</sup> تضم بلدان المغرب العربي تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا.

سياسات الاقتصاد الكلي القوية ومستوى الاحتياطات الدولية المرتفع وحجم الدين المتقلص في السنوات الأخيرة يمكن أن تنتج المنطقة في تجاوز أغلب الصدمات الأشد حدة.

أما التحدي الأكبر على مستوى السياسات في المنطقة فهو الحفاظ على النمو أو تسريع وتيرته، بغية تحقيق فوز ملموس في معركة الحد من الفقر وخفض معدلات البطالة. ولم يتمكن النمو القوي حتى الآن من خلق فرص العمل الكافية للقوى العاملة المتزايدة بمعدل سريع، ولم يتحقق بعد انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر، حتى في البلدان منخفضة الدخل ذات النمو السريع.

وفي البلدان المصدرة للنفط، تمضي السياسات المقررة على مسارها الصحيح. فلا يزال تمويل البرامج الدافعة للاستثمار في القطاع الاجتماعي والبنية التحتية أمرا ميسورا رغم حدوث بعض الانخفاض في أسعار النفط. ومن الأهمية بمكان أيضا إيجاد استثمارات داعمة لتنويع النشاط الاقتصادي، لا سيما في البلدان التي يوشك إنتاجها النفطي على الانخفاض، وكذلك البلدان المستفيدة من الارتفاع الراهن في أسعار المعادن والذي يُحتمل ألا يستمر. ومن العوامل الأساسية في جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات غير السلعية تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر وإجراء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتقوية القطاع المالي.

ولا يزال ضبط أوضاع المالية العامة من الأولويات في بلدان الأسواق الصاعدة. فعجوزات المالية العامة لا تزال مرتفعة في العديد من هذه البلدان، مما يحول دون انخفاض الديون بالدرجة الكافية. وتجدر الإشارة إلى أن تكثيف الجهود لتوسيع الأوعية الضريبية وتعزيز الإدارة الضريبية وتخفيض الدعم من شأنه المساعدة في تقييد العجز وإتاحة المجال أمام تنفيذ برامج للحد من الفقر تنسم بالتوجه الدقيق نحو المستحقين.

وتواجه البلدان منخفضة الدخل تحديا كبيرا يتمثل في إدارة أثر الاستثمارات الكبيرة ذات التمويل الأجنبي. فمع تحسن السياسات المتبعة وتناقص حجم الديون، أصبحت هذه البلدان مصدر جذب للموارد التمويلية الضخمة الموجهة لمشاريع البنية التحتية، وخصوصا في قطاعي الطاقة والنقل. ورغم أن هذه المشاريع يمكن أن تعطي دفعة للنمو وأن تُحدث خفضا كبيرا في معدلات الفقر، فهي لن تكون فعالة إلا إذا اقترنت بالإصلاحات الهيكلية الضرورية وباستراتيجية حذرة لإدارة الديون على نحو يحول دون بلوغها مستويات مفرطة.

أما بلدان القوقاز وآسيا الوسطى فينبغي أن تتوخى اليقظة لأي ضغوط تضخمية تنشأ بفعل القوة البالغة لنمو الطلب والحجم الكبير لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة، وتحويلات العاملين، وكذلك إيرادات النفط في عدد من الحالات. ويمكن أن يساعد تشديد السياسة النقدية وزيادة ارتفاع سعر الصرف الاسمي على منع ترسخ هذه الضغوط، بينما يمكن أن يساعد تسريع الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى رفع الإنتاجية على حماية القدرة التنافسية لهذه البلدان على المستوى الدولي.

ويمكن أن يُفيد جميع بلدان المنطقة من زيادة تطوير مؤسساتها المالية وتعميق أسواقها وزيادة تكاملها مع البلدان المجاورة، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في ظل الحاجة إلى توخي الاستخدام الكفء للمدخرات الكبيرة المتوافرة في المنطقة. وثمة تقدم مشجع في هذا الصدد تشهده عدة بلدان في الوقت الراهن، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب العربي.